

إنها على استعداد للتفاوض بهذا الشأن مع الدول العربية الشريكة بالمياه علما بأن هذه الدول لم تكن مستعدة للدخول معها في أية مفاوضات . وتدرعت اسرائيل بغياب المفاوضات لتعطي لنفسها الحق في سحب المياه طالما ان المملكة الاردنية الهاشمية كانت قد سحبت كميات كبيرة من مياه اليرموك من دون موافقتها . وترى اسرائيل ، من أجل تعقيد الأمور ، بان لها حق ابداء الراي في هذا الموضوع استنادا الى ان اليرموك يجري في اراضيها مسافة ٦ أميال قبل دخوله الى الاردن(٥١) .

بالإضافة الى ما سبق ، طرحت اسرائيل مشروع التحويل على اساس انه مشروع اقتصادي بناء يستند الى مبرر قانوني متمثل في التوزيعات المائية المحددة في المشروع الموحد ، وان الدول العربية تعارض المشروع لاسباب سياسية وحسب مع عدم اكتراثها بالسلام والهدوء في المنطقة : « ان استقلال اسرائيل لحصتها العادلة من مياه المشروع ، باعتبارها شريكة بالمياه ، لا يحرم أي من جيرانها من حصته المشروعة من مياه الاردن - اليرموك ولا ينتهك او يهدد أي من مصالحهم . وان المعارضة العربية لمشروع اسرائيل ليس لها اساس من الإنصاف اذ ان المشروع لا يؤثر ابدا على المصالح الحقيقية والحاجات المائية للدول النهرية الأخرى . وان المناطقين العرب يتجاهلون كنية الطبيعة البناءة للمشروع ويشوهون صفته وقصدته وآثاره»(٥٢) .

فندت الدول العربية ، من الجهة المقابلة ، ادعاءات اسرائيل بالقول ان التصريحات الاسرائيلية تكشف الدوافع السياسية والعسكرية الكامنة وراء سعيها لتحويل نهر الاردن ، وان هذا الامر يشكل تهديدا خطيرا بالهجرة اليهودية الواسعة الى اسرائيل . وان هذه الهجرة سوف لن تقضي فقط على أية فرصة في استعادة اللاجئين الفلسطينيين لبيوتهم وارضيتهم ، بل انها ستضيف قدرات جديدة الى طاقة اسرائيل الحربية الامر الذي سيثبته على تنفيذ سياساتها التوسعية في الاراضي العربية المجاورة(٥٣) . وترى وجهة النظر العربية بأنه ليس لسوريا او لاسرائيل أية سيادة على المنطقة المجردة من السلاح ، لان اتفاقيات الهدنة كانت قد تركت مسألة السيادة الى حين التوصل الى اتفاقية سلام نهائية . وأنكرت ، بذلك ، علي أي من الطرفين بأن يأتي عملا منفردا من شأنه أن يؤثر على الملكية العربية في المنطقة ، من دون اذن لجنة الهدنة المشتركة والفريق الاخر(٥٤) .

وبالنسبة لقضية بحيرة طبريا ، أنكر العرب بأن تكون البحيرة بأكملها واقعة في داخل انقطاع الخاضع للسيطرة الاسرائيلية بدليل ان لسوريا « سيطرة واقعية منذ عام ١٩٤٨ على امتداد طوله ٤ أميال من شاطئ البحيرة الشمالي الشرقي ، وقد أكدت سوريا عن طريق هذه السيطرة حقوقها التقليدية القديمة في الوصول الى البحيرة عبر خط الهدنة(٥٥) . وفيما يتعلق بتحويل المياه ، ترى وجهة النظر العربية أنه بينما تدعو المشاريع الاسرائيلية الى سحب ٣٢٠ مليون متر مكعب ، فان المضخات الثلاث التي تنوي اسرائيل تركيبها لها طاقة ضخ تصل الى ٧٢٠ مليون متر مكعب . لسذا فان اسرائيل ، بعد ما تجد حلا لمشكلة تخزين المياه ، سيكون في مقدورها ان تسحب كمية المياه طبقا لمشروع السنوات العشر السالف الذكر .

وبشأن تذرع اسرائيل بمشاريع الري الصغيرة التي نفذها العرب ، فان العرب لم يقبلوا على هذه المشاريع الا بعد ما فشلوا في تحقيق أي مشروع اقليمي بسبب الاعتراض الاسرائيلي وتحويل المياه المنفرد من جانب اسرائيل . كما ان اسرائيل التي طالبت بحصتها على اساس مشروع جونستون المعدل ، كانت هي نفسها قد أصرت خلال مفاوضاتها مع المبعوث الاميركي على تزويدها بس ١٥٠ مليون متر مكعب أكثر